

مادة (٢) إلزام كل الاجراءات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون بغير قاطعاً للقادم اخطار المول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بمناصر بربط الضريبة أو اخطاره في المدة المذكورة بربط الضريبة وفقاً لما يسنقر عليه رأى مصلحة الضرائب تطبيقاً لمواد ٤٧، ٤٧، ٤٥ مكررة و ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩.

فيسرى حكم الفقرة الأولى من المادة ٩٧ مكررة المشار إليها في المادة السابقة من هذا القانون على الحالات التي يطبق عليها حكم الفقرة السابقة من هذه المادة.

مادة (٣) - هل الوداء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوبيز المالية والاقتصاد أصدر القرارات الازمة لتنفيذها، ويحمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقرار عادين فرعه ديع الثاني سنة ١٣٧٢ (٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

محمد عبد المنعم

أمير موصى العرش الموقت

وزير الحرب والبحرية رئيس مجلس الوزراء

محمد فتحي بركات (أ.ح) محمد فتحي بركات (أ.ح)
وزير المالية والاقتصاد شايب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
عبد الحليم إبراهيم العمري عليان شافع

وزير العدل محمد الصبحي العمومية وزير الأشغال العمومية
محمد حسني هور الدين هناف هرداد همسي
وزير المواصلات محمد العارف العمومية وزير الفقير (بالانتداب)
حسين أبو زيد سماويل محمود أقباني محمد حسني

وزير التموين وزير الإرشاد القوى وزير الأوقاف (بالنيابة)
محمد كبرى فضور محمد هؤاد بلال محمد حسني

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية (بالنيابة) وزير الدولة
حسني فتحي بركات فتحي لاضوان فتحي لاضوان
وزير الزراعة فوزي الشئون الاجتماعية فوزي الشئون البلدية والقروية
عبد الرزاق هذق هباس المصطفى همار فايم هليم هنا

لرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رئيس الأموال المنقوله وعلى الأرباح الصناعية والتجارية ومل كسب العمل

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش

ل وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رئيس الأموال المنقوله وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل المعدل بالقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٠ و ٣٩ و ٤٢ و ١٩٤١ و ١٥ و ١٩٤٢ و ١٢٠ و ٢٩ لسنة ١٩٤٤ و ١٩٤٧ و ١٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤٨ و ١٤٦ و ١٧٤ لسنة ١٩٥١ والمراسم بقوانين رقم ٩٧ و ١٤٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

باسم بناهواط :

مادة (١) - يضاف إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه مادة جديدة برقم ٩٧ مكررة نصها كالتالي :

" مادة ٩٧ مكررة - تبدأ المادة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٧، من اليوم التالي لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الاقرارات المنصوص عليه في المواد ٤٣ و ٤٨ و ٧٥ .

لولاوة على أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني تقطع هذه المادة بالتنبيه على المول باداء الضريبة أو بالاحالة إلى لجان الطعن.

وتبدأ المادة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٩٧ من تاريخ اخطار المول بربط الضريبة وإذا عدل الربط بدأت مدة جديدة من تاريخ إخطاره بالربط المعدل ، وتنقطع المادة في الحالتين بالطلب الذي يرسله المول إلى مصلحة الضرائب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول برد الزيادة التي أداها " .